

Distr.: General
27 September 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ١٣٤ من جدول الأعمال
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة
السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقرير المرحلي الرابع عن اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية
الدولية للقطاع العام

تقرير الأمين العام

موجز

وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٦٠/٢٨٣، على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعرض بيانات الأمم المتحدة المالية. وكان الأمين العام قد قدّم إلى الجمعية العامة التقرير المرحلي الأول عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٨ (A/62/806) وأعقبه بالتقرير الثاني في عام ٢٠٠٩ (A/64/355) وبالتقرير الثالث في عام ٢٠١٠ (A/65/308). ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كانت ٩ مؤسسات من أصل ٢٣ مؤسسة في إطار منظومة الأمم المتحدة هي التي استكملت تطبيق تلك المعايير المحاسبية. ويظل اعتماد المعايير قيد الإنجاز في الـ ١٤ مؤسسة المتبقية، بما في ذلك



الأمانة العامة للأمم المتحدة، التي لا تزال ماضية في طريق تطبيقها. ويسلّط هذا التقرير الضوء أيضاً على الخطوات المتخذة صوب تطبيق المعايير داخل الأمانة العامة، إلى جانب المخاطر المتعلقة بالموعد النهائي المستهدف والاستراتيجيات المعتمدة للتصدي لتلك المخاطر. ومن المطلوب أن تحيط الجمعية العامة علماً بهذا التقرير.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - أنشطة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة
٥	ألف - لمحة عامة
٦	باء - حوكمة المشروع وميزانيته على صعيد المنظومة
٦	جيم - السياسات والتوجيهات المحاسبية الملزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٨	دال - الاتصال والتدريب
	هاء - التقدم المحرز لاعتماد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
١٠	ثالثا - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
١٣	ألف - عرض عام
١٤	باء - إدارة المشروع والرقابة عليه
١٤	جيم - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة
٢٨	رابعا - الإجراء الذي ينبغي للجمعية العامة اتخاذه
	المرفق الأول
	مؤسسات الأمم المتحدة: التواريخ المحددة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١
٢٩	
	المرفق الثاني
٣٠	المعالم الرئيسية لتطبيق الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

أولا - مقدمة

١ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أوصت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتطبيقها في منظومة الأمم المتحدة من أجل تحسين التقارير المالية من حيث نوعيتها وإمكانية مقارنتها وموثوقيتها. وكانت البيانات المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة تعدّ قبل تلك التوصية وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة التي وضعها محاسبون محترفون في منظومة الأمم المتحدة. ولكن مع مرور السنوات، أدرك أصحاب الشأن في مؤسسات المنظومة أن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة لم تعد تواكب أفضل الممارسات المحاسبية وأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أصبحت هي الممارسة الدولية الفضلى التي تتبعها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية في مجالي المحاسبة وإعداد التقارير المالية.

٢ - وفي عام ٢٠٠٦، أقرت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مشروعاً ينفذ بتمويل مشترك على صعيد منظومة الأمم المتحدة للمساعدة على اعتماد نهج متسق يشمل جميع كيانات المنظومة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي إطار هذا النهج المطبق على جميع كيانات المنظومة، يكون كل كيان منها مسؤولاً بشكل فردي عن استيفاء المتطلبات التي تشترطها المعايير للكيان وحده. ويقوم الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بتوجيه مؤسسات المنظومة فيما تضطلع بها من أنشطة لتطبيق المعايير وتيسير تلك الأنشطة. ففي عام ٢٠٠٧، أعد الفريق قائمة متسقة بالسياسات والمبادئ التوجيهية المتوافقة مع تلك المعايير والتي قبلتها مؤسسات المنظومة.

٣ - وأعد برنامج الأغذية العالمي أول مجموعة له من البيانات المالية المتطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، فيما مثل معلماً في مشروع اعتماد المعايير، باعتبار البرنامج أول مؤسسة في منظومة الأمم المتحدة تطبق المعايير بنجاح.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت ثماني مؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بإعداد أولى بياناتها المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتلقت سبع مؤسسات منها رأياً غير مشفوع بتحفظات من مراجعي الحسابات؛ ويتوقع الانتهاء من مراجعة حسابات المنظمة الثامنة قبل نهاية العام. وأحرزت جميع المؤسسات الأخرى في المنظومة تقدماً في تطبيق المعايير ولا تزال ماضية في مسارها صوب الموعد النهائي المستهدف.

٥ - ووافقت الجمعية العامة، ضمن أمور أخرى، في قرارها ٦٠/٢٨٣، على اعتماد الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٦. وورد في تقرير الأمين

العام المرحلي الأول عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/62/806) أن عام ٢٠١١ هو الموعد المستهدف لتطبيق المعايير في الأمم المتحدة. وعدّل هذا الموعد إلى ٢٠١٢ بناء على الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/63/496). وورد في تقرير الأمين العام المرحلي الثاني (A/64/355) أن الموعد النهائي المنقح لإعداد بيانات مالية متوافقة مع المعايير الدولية للقطاع العام هو عام ٢٠١٤، وذلك نتيجة للتغيرات التي أدخلت على مواعيد تطبيق نظام إدارة الموارد في المؤسسة (أوموجا).

٦ - وفي الأمم المتحدة، ركزت المراحل الأولى من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على وضع نظام للحكومة وتعزيزه، وعلى وضع منتجات تدريبية وإطار سياسات لتلك المعايير. وخلال الفترة الحالية، بلغ إطار السياسات مراحله النهائية، ليشكل بذلك أحد المعالم. وأدى استكمال إطار السياسات على المستوى الفني إلى تحويل زخم المشروع باتجاه التنفيذ. ويستهدف المشروع تقديم المجموعة الأولى من البيانات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عن الفترة المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ لعمليات حفظ السلام بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ وعن الفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ للعمليات الأخرى للأمانة العامة للأمم المتحدة بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

٧ - ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز صوب اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عن الفترة من آب/أغسطس ٢٠١٠ إلى آب/أغسطس ٢٠١١. ويرد في الفرع الثاني منه وصفٌ للتقدم المحرز على صعيد المنظومة، يليه في الفرع الثالث وصفٌ للتقدم المحرز في الأمم المتحدة. ويورد الفرع الرابع الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

ثانياً - أنشطة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد منظومة الأمم المتحدة

ألف - لحة عامة

٨ - واصل الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توفير التوجيه والدعم التقني لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أثناء تطبيق المعايير وبعد تطبيقها. وشملت مجالات العمل الأساسية استمرار التواصل مع الفريق الفني التابع لفريق مراجعي الحسابات الخارجيين، وتقديم الدعم الوثيق للأفرقة العاملة على صعيد المنظومة، ورصد أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإدارة التنوع المحاسبي على صعيد منظومة الأمم المتحدة. وكجزء من إدارة التنوع المحاسبي، قام الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير

بإطلاع أصحاب المصلحة على نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجريت عن التنوع في السياسات المحاسبية، وتحديد المجالات التي يتعين فيها بذل المزيد من العمل على صعيد المنظومة. ويقوم هذا الفريق في الوقت الحالي بمقارنة البيانات المالية للمنظمات التي طبقت المعايير في عام ٢٠١٠ وإعداد ورقات قضايا فنية لمعالجة قضايا التنوع المشتركة. وجرى توسيع دور الفريق حتى نهاية عام ٢٠١٣، مع افتراض استمراره حتى ٢٠١٥. وسيجرى أيضا استعراض مستقل للأنشطة المتصلة بتلك المعايير على صعيد المنظومة قبل نهاية عام ٢٠١٣، مع إعادة تقييم آفاق العمل بعد عام ٢٠١٣، واتخاذ قرار بشأن الموارد المطلوبة ومسألة إضفاء الطابع المؤسسي عليه.

باء - حوكمة المشروع وميزانيته على صعيد المنظومة

٩ - يتبع الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على صعيد المنظومة اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي تخضع للمساءلة أمام فرقة العمل المعنية بمعايير المحاسبة (فرقة العمل) التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وفي نيسان/أبريل ٢٠١١، عيّن رئيس جديد لفرقة العمل بدلا من الرئيس السابق الذي كان قد تقاعد؛ وعيّن أيضا نائب للرئيس في المنصب المنشأ حديثا في عام ٢٠١١.

١٠ - وتبلغ ميزانية فترة السنتين الحالية لمشروع تطبيق المعايير على صعيد منظومة الأمم المتحدة ١,٣ مليون دولار. ونظرا لوجود قصور في عدد أعضاء الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير على نطاق المنظومة خلال جزء كبير من الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، فقد موّلت الاحتياجات المطلوبة في فترة السنتين الحالية من خلال المدخرات والأرصدة المرحّلة من فترات سابقة. وتغطي الاحتياجات المطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ والبالغة ١,٩ مليون دولار المجالات الاستراتيجية للفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير على صعيد المنظومة.

جيم - السياسات والتوجيهات المحاسبية المتبعة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

التوجيهات المحاسبية

١١ - وُضع في عام ٢٠٠٧ إطار موحد من السياسات لدعم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على توحّي الاتساق عند اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وينصب التركيز منذ ذلك الوقت على تعهد هذا الإطار وتوفير المزيد من التوجيهات بشأن المتطلبات المحددة للمعايير. وفي إطار نشاط الصيانة، قام الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير على صعيد المنظومة بتحديث ورقات على نطاق المنظومة لإدخال التغييرات الصادرة عن مجلس المعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام و/أو قرارات فرقة العمل. وقام الفريق بتحديث التوجيهات بشأن استخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة بحيث تدمج فيها عناصر المبادئ التوجيهية لعمل الأمم المتحدة بأسعار الصرف المعمول بها وخمس ورقات، وذلك كنتيجة للمعايير الجديدة بشأن الأصول غير الملموسة والأدوات المالية.

١٢ - ويواصل الفريق المعني بمشروع تطبيق المعايير على صعيد المنظومة رصد أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك تقييم تأثير المعايير الجديدة أو المعدلة، وكذلك ما يعلنه المجلس، على مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ويقوم أيضا بتقديم تقارير. وقد أعد الفريق تقارير نيابة عن فرقة العمل، تتعلق بمشروع العرض وورقات التشاور للإطار المفاهيمي الذي أعده مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والمتعلق بالتقارير المالية التي تعدها كيانات القطاع العام لأغراض عامة. وسيفيد الإطار المفاهيمي في وضع واستجلاء المفاهيم الواجبة التطبيق عند إعداد الوثائق المتعلقة بالمعايير وغيرها من الوثائق التوجيهية بشأن المعلومات المدرجة في التقارير المالية التي تعدّ لأغراض عامة. وحضر الفريق أيضا الاجتماعات الربع سنوية التي يعقدها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وقام بتوفير الدعم لممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المشاركة.

الأفرقة العاملة المواضيعية وأفرقة التركيز العاملة

١٣ - قدم الفريق المعني بالمشروع على صعيد المنظومة الدعم لخمسة أفرقة عاملة مواضيعية عاجلت مسائل في مجالات المحاسبة المتعلقة بمستحقات الموظفين وإعداد تقارير بشأنها؛ ومعالجة الخدمات المشتركة؛ وتقييم المخزونات والممتلكات والمنشآت والمعدات؛ ومحاسبة الكيانات الخاضعة للرقابة، ومعالجة الحقوق الممنوحة لاستخدام المباني بموجب ترتيبات مشتركة. وصدرت في ٢٠١٠ التقارير الختامية عن نتائج الأفرقة العاملة في مجالات التوجيه أو التجارب أو النهج العملية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأطلعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على هذه التقارير عن طريق الفريق العامل.

١٤ - وعقب نجاح هذه الأفرقة العاملة المواضيعية في تعاونها ونتائجها، قامت فرقة العمل بإنشاء أفرقة تركيز عاملة لاجتماعها المقرر في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لمعالجة موضوعات تشمل إعداد تقارير عن الميزانية ومطابقة الحسابات في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وعملية مراجعة الحسابات والرقابة، وإدارة عملية الإقفال، والتحديات في مرحلة ما بعد تطبيق المعايير. ويتوافر لأفرقة التركيز العاملة هيكل أكثر مرونة من هيكل الأفرقة العاملة المواضيعية، مما يتيح للمنظمات المشاركة معالجة مسائل أوسع نطاقا حسب احتياجاتها.

إدارة التنوع المحاسبي

١٥ - أجريت دراسة استقصائية لجمع معلومات من أجل بناء قاعدة بيانات عن تطبيق السياسات المحاسبية، وذلك لإدارة التنوع فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويتوقع أن تساعد نتائج هذه الدراسة أيضا في تحديد أولويات المجالات التي تقتضي إدارة التنوع، وتقييم الفروق بين المنظمات، والتوعية بشأن الاختلافات في إطار منظومة الأمم المتحدة.

١٦ - ووفقا لنتائج الدراسة الاستقصائية، فإن هناك انخفاض نسبي في درجة تباين المنظمات في تطبيق السياسات والممارسات التي وافقت عليها فرقة العمل. إلا أن التنوع بين المنظمات كان ملحوظا بصورة متميزة فيما يتعلق بالتوجيهات التي لا تتطلب موافقة فرقة العمل. وتعزى الاختلافات بالدرجة الأولى إلى فروق في الأطر التنظيمية، والترتيبات المؤسسية، وتنفيذ الولايات والطرائق المتعلقة بذلك، ونماذج العمل، والبدائل التي تتيحها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويجري حاليا إعداد ورقات مسائل بشأن الخدمات المشتركة والأطراف ذات الصلة لكي يمكن توفير التوجيه لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المجالات المحددة. وفي الوقت نفسه، يجري الآن القيام بأعمال إضافية لتحديد مجالات التنوع الأخرى. وستعرض النتائج على فرقة العمل في اجتماعها المقرر في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وإضافة إلى ذلك، تتعاون فرقة العمل مع الفريق الفني التابع لفريق مراجعي الحسابات الخارجيين على معالجة المسائل المتعلقة بالتنوع.

دال - الاتصال والتدريب

العمل مع مراجعي الحسابات الخارجيين

١٧ - عملت فرقة العمل مع الفريق الفني التابع لفريق مراجعي الحسابات الخارجيين لمنظومة الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف التشجيع على إقامة علاقة منتجة وتفاعلية بدرجة أكبر على نطاق المنظومة. واشترك وفد فرقة العمل في اجتماعات الفريق الفني، التي عُقدت في سويسرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، والتي جرت فيها مناقشة مجموعة من القضايا.

١٨ - وكنتيجة للتوصيات الواردة من الفريق الفني، يجري حاليا وضع ثلاث ورقات قضايا بشأن محاسبة الخدمات المشتركة، والمعاملة المحاسبية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، والكشف عن المعلومات المتعلقة بالمعاملات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وستقدم الورقات إلى فرقة العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١٩ - وعلاوة على ذلك، وضع فريق على نطاق المنظومة إطارا لإرشاد المؤسسات في تعاملاتها مع مراجعي الحسابات الخارجيين. واشتمل الإطار أيضا على دروس مستفادة من برنامج الأغذية العالمي، وهو أول من طبق بنجاح المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وجرى تبادل الوثيقة الختامية مع الفريق الفني من أجل استعراضه وإقراره بواسطة فرقة العمل.

تقرير وحدة التفتيش المشتركة

٢٠ - أحررت وحدة التفتيش المشتركة استعراضا بشأن استعداد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأصدرت تقريرا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (JIU/REP/2010/6؛ انظر A/66/308/Add.1) ولاحظت وحدة التفتيش المشتركة أثناء استعراضها أنه يجري تنفيذ أفضل الممارسات أو تم تنفيذها بالفعل بواسطة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وبغية كفالة الانتقال السلس لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أوصت وحدة التفتيش المشتركة كذلك بأفضل الممارسات في مجالات عديدة، بما في ذلك إجراء تحليل للثغرات، ووضع استراتيجية لكفالة توفير أرصدة افتتاحية تفي بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ووضع نهج لإدارة المخاطر، وتحديد احتياجات التدريب، وكفالة الاتصال الثنائي بين المؤسسة ومراجع الحسابات. وأوصت وحدة التفتيش المشتركة أيضا بأن توفر الهيئات التشريعية الموظفين والأموال من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وينبغي أن يصدر الرؤساء التنفيذيون تقارير مرحلية عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

التدريب

٢١ - تتألف مواد التدريب على نطاق المنظومة من ٧ دورات تدريبية حاسوبية^(١). و ١١ دورة تدريبية تجري تحت إشراف مدرّبين^(٢). وفي عام ٢٠١١، تولت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ترجمة المرجع التدريبي لـ ٥ دورات تدريبية بواسطة الحاسوب إلى الفرنسية والإسبانية. وتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ترجمة إحدى دورات التدريب بواسطة الحاسوب، "نبذة توجيهية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" إلى الفرنسية

(١) ترمي الدورات التدريبية الحاسوبية، التي يتم توجيهها بواسطة المتلقي، إلى زيادة الوعي بمفاهيم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتوفير التدريب على استقاء المعارف على مستوى عملي، وجرى إتاحة التدريب في ثلاث مجالات - الإنترنت وأقراص الـ C.D ونظام إدارة التعلم.

(٢) تقدّم الدورات التدريبية التي تجري تحت إشراف مدرّبين وجها لوجه وتشمل أمثلة محددة من منظومة الأمم المتحدة، ومبادئ توجيهية تعليمية، وعمليات تقييم للدورة بعد انتهائها.

والإسبانية. وجرى تبادل المواد المنتجة بالفرنسية والإسبانية مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، تمت إتاحة مواد التدريب على نطاق المنظومة لحلف شمال الأطلسي.

هاء - التقدم المحرز لاعتماد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٢ - طبقت تسع مؤسسات بمنظومة الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وهناك ١٤ مؤسسة تقوم حالياً بعملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي تتراوح تواريخ اعتمادها لها من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤. وترد في المرفق الأول قائمة بالمؤسسات وتواريخ تنفيذها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١.

٢٣ - وأبلغت جميع المؤسسات التي ستنفذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤ بأنها في سبيلها إلى تنفيذه وفقاً للجدول الزمني لمشاريعها. وتولت فرقة العمل على نطاق المنظومة عن قرب رصد ومناقشة المسائل المشتركة المتعلقة بالتنفيذ وبين العديد من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كما تولت الإبلاغ عنها.

تنفيذ المؤسسات للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: القضايا الشاملة والتقدم المحرز

٢٤ - تتولى المؤسسات الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى أصحاب المصلحة فيها على أساس دوري. وتشكل مسألة التوظيف إحدى القضايا بسبب ندرة الخبرة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على الرغم من أن العديد من المؤسسات قد أحرزت تقدماً في مجال الاستقدام لأفرقتها ألف للعمل في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأحرزت أغلبية المؤسسات تقدماً في أنشطتها التدريبية، والمتسقة مع وضعها في مجال تنفيذ المعايير.

٢٥ - وإجمالاً، أحرزت المؤسسات تقدماً ملحوظاً فيما يتعلق بتحليل تأثير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المعاملات والأرصدة، وكذلك على استعراض كشف الحسابات وتطوير دليل سياستها المحاسبية. وتعمل معظم المؤسسات في الوقت الحالي على مواءمة نظمها الخاصة بتخطيط الموارد في المؤسسة مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأجرت أغلبية المؤسسات استعراضاً للأنظمة المالية والقواعد المالية فيها وقامت بتعديلها لكي تتواءم مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٦ - وفي حين أن معظم المؤسسات أبلغت أن دور مراجعي الحسابات الخارجيين فيها حيوي بالنسبة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن نصف المؤسسات حدث فيها تدخل محدود أو لم يحدث فيها أي تدخل من جانب مراجعي الحسابات الداخليين فيها. ولدى أغلبية المؤسسات عمليات تجريبية مقررّة لبيانها المالية، والتي من المتوقع استعراضها بواسطة مراجعي الحسابات الخارجيين.

المنظمات التي نفذت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول عام ٢٠١٠: الوضع والتحديات والمخاطر الشاملة

٢٧ - نفذت ثماني مؤسسات لمنظومة الأمم المتحدة، عدا برنامج الأغذية العالمي، المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وحصلت سبع مؤسسات منها على آراء بدون تحفظ في مراجعة الحسابات بشأن بيانها المالية الأولى الملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتبقى مراجعة حسابات إحدى المؤسسات التي لم تنته بعد. وحصل برنامج الأغذية العالمي، الذي نفذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عام ٢٠٠٨، على الرأي الثالث على التوالي بدون تحفظ في مراجعة الحسابات على بياناته المالية الصادرة عن مجموعة مختلفة من مراجعي الحسابات.

٢٨ - وقامت فرقة العمل على نطاق المنظومة عن قرب برصد التحديات والمخاطر التي واجهها المنفذون وقامت بالإبلاغ عنها. وكانت إحدى المخاطر الرئيسية التي لوحظت صعوبة الحصول على المعلومات للامتثال لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشملت التحديات الأخرى الحصول على معلومات من مصادر متفرقة، ولا سيما خارج ميدان التمويل، ومعالجة حجم وتعقيدات المعاملات، وكفالة معرفة العمليات الميدانية بمسؤولياتها في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٩ - ومثل ملاك الموظفين مشكلة بالنسبة لمعظم المؤسسات. وأدت التحديات المتعلقة باستقدام الموظفين ذوي الخبرة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى صعوبات أخرى على جبهات عديدة، بما في ذلك كفالة الفهم الشامل للسياسات المحاسبية الملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتطبيق الصائب لهذه السياسات في جميع أنحاء كل مؤسسة.

٣٠ - وتعود معظم التحديات التي تم مواجهتها بالنسبة لعملية الإقفال إلى قيود الوقت بالنسبة لعملية الإقفال المالي في نهاية العام. وتعتبر عملية إعداد البيانات المالية عملية مطولة ويتعين إدخال تعديلات عديدة عليها خلال عملية الإقفال. وتنطوي أيضا المحاسبة والإبلاغ

فيما يتعلق بمجالات لم تؤخذ في الحسبان من قبل أو لم تعرض في البيانات في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على تحدي أيضا. وعلاوة على ذلك، فإن الفهم والتطبيق الصحيح لمنهج الاستحقاق في المحاسبة يشكل صعوبة كبيرة. أما المجالات التقنية التي تشكل تحديا مشتركا والتي أبلغت عنها المؤسسات فهي: (أ) الممتلكات والمنشآت والمعدات، (ب) استحقاقات الموظفين، (ج) الصكوك المالية، (د) إبلاغ المانحين، (هـ) الإقرار بالنفقات، والإيرادات التي تحققت من المعاملات النقدية وغير النقدية.

الدروس المستفادة

- ٣١ - وتشمل الدروس الرئيسية المستفادة من تنفيذ المعايير المحاسبية في عام ٢٠١٠ ما يلي:
- تعتبر استراتيجيات الاتصال والتدريب وإدارة التغيير أساسية بالنسبة لمعالجة شواغل أصحاب المصلحة فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- تعد مشاركة مراجعي الحسابات الخارجيين حيوية في جميع أنحاء العملية؛
- يعتبر البدء المبكر في عملية التنفيذ هاما، بما في ذلك استخلاص الدروس من المنفذين في وقت مبكر؛
- من الحيوي التحديد والاتفاق المبكرين بشأن السياسات والتوجيهات المحاسبية؛
- تعتبر العمليات التجريبية للبيان المالي فعالة ومفيدة للغاية في حل المشاكل قبل إغلاق نهاية العام وفي تيسير إعداد البيانات المالية؛
- يعد دعم الإدارة العليا حيويا؛
- يعد تنسيق نظام تخطيط الموارد في المؤسسة حيويا؛
- تمتد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خارج نطاق موظفي المحاسبة والمالية؛
- يعد ملاك الموظفين حيويا؛
- من المهم استمرار تبادل الخبرات والأفكار فيما بين منفذي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- تعد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عملية مستمرة.

فوائد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

- ٣٢ - تشمل فوائد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي أبلغ عنها منفذوها بمنظومة الأمم المتحدة ما يلي:
- زيادة المساءلة والشفافية من خلال الإبلاغ المالي المحسن ولا سيما التوصل إلى صورة أكمل للأصول والخصوم والإيرادات والنفقات؛
- إجراء المناقشات التي تنم عن علم الإدارة العليا ومجلس الإدارة، والفهم الأفضل للنتائج والوضع الذي أبرزته البيانات المالية؛
- الضوابط والعمليات المحسنة؛
- تطوير مهارات الإدارة المحاسبية والمالية للموظفين غير المحاسبين والماليين من خلال التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- اتخاذ المزيد من القرارات التي تنم عن معرفة فيما يتعلق بالقضايا التقنية والمحاسبية؛
- تطوير القياسات في المجالات الرئيسية لإدارة المخاطر المالية.

ثالثاً - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

ألف - عرض عام

٣٣ - يتعين تقديم المجموعة الأولى من البيانات المالية الملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ والمتعلقة بعمليات حفظ السلام، والمنتتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بالنسبة للعمليات الأخرى للأمانة العامة للأمم المتحدة بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥، على التوالي. ومع ذلك كان يتعين التصدي لتحديات عديدة بغية البقاء على الدرب مع هذه الأهداف، وفي المقام الأول: (أ) تحديد أرصدة الفتح للأصول في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) استكمال وتطبيق التسجيل الدقيق للأصول؛ (ج) تعبئة وتدريب الموظفين لاستيعاب التغييرات؛ (د) تنفيذ عملية تخطيط الموارد في المؤسسة (Umoja) في الوقت المناسب. وجرى وضع استراتيجية لإدارة المخاطر للتصدي للتحديات بروح التصميم والتخفيف من المخاطر المحددة أو القضاء عليها. وتم وضع خطط للطوارئ وعُهد إليها أيضاً في بعض الحالات بزيادة تعزيز الاستراتيجية.

٣٤ - وتحولت بؤرة تركيز المشروع من وضع سياسات إلى تنفيذها، والتي تميزت بتكثيف جهود إدارة التغييرات وإدارة المشاريع في المقر، وبزيادة موازية في الجهد التي تبذلها أفرقة

التنفيذ المحلية في المكاتب الواقعة خارج المقر، والبعثات الميدانية والمكاتب الأخرى. وتسعى العمليات السابقة للتنفيذ في الميدان والتي تضطلع بها أفرقة متعددة التخصصات من المقر - الميدان إلى كفاءة جودة عملية لإطار السياسات وتوفير استراتيجية لإدارة التغييرات الحساسة. ومع بدء التنفيذ في المكاتب المحلية وإحساس أكبر بالاستعجال الذي تم الإبلاغ عنه، فإن المشروع لا يزال على طريق تنفيذ البيانات المالية الأولى الملتزمة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

باء - إدارة المشروع والرقابة عليه

٣٥ - لا يزال المشروع يتم توجيهه من خلال اللجنة التوجيهية التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التي تركز بشكل متزايد على تحديد المخاطر وإدارتها من أجل تنفيذ المشروع في حينه، بدلا من التركيز على صياغة السياسات، بعد القيام بشكل كبير بإتمام إطار السياسات الذي كان ركيزة أساسية من أجل التنفيذ. ويجري بشكل مضطرب تطوير سجل رفيع المستوى للمخاطر تقوم برصده بشكل منتظم لجنة التوجيه المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ليكون عبارة عن قوالب لإدارة المخاطر في كل مكتب وبعثة وإدارة خارج المقر. وبالنظر إلى ارتفاع مخاطر التنفيذ الآني نتيجة للاعتماد الكبير على تنفيذ نظام أوموجا، كثفت لجنة الإدارة أعمالها الرقابية على التقدم المحرز في مشروع أوموجا والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك أوجه الاعتماد المتبادلة فيما بين استراتيجيات تنفيذهما، وذلك من خلال استعراض فصلي وتدخلات دورية أخرى، حسب الاقتضاء. وسيظل الاشتراك الرفيع المستوى من جانب الإدارة عنصرا رئيسيا من عناصر استراتيجية إدارة المخاطر.

٣٦ - وعملا بتوصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/65/577)، وبناء على موافقة الجمعية العامة (انظر القرار 65/243)، أتم مجلس مراجعي الحسابات في حزيران/يونيه ٢٠١١ مراجعته السنوية الأولى لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (انظر A/66/151). ويتم تناول توصيات مجلس مراجعي الحسابات التي تتعلق بالأمانة العامة للأمم المتحدة في الأجزاء ذات الصلة من هذا التقرير.

جيم - تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

٣٧ - ستتحقق فوائد رئيسية، على النحو المبين بالتفصيل في تقرير الأمين العام (A/60/846/Add.3)، باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتشمل ما يلي: (أ) زيادة الشفافية نظرا لزيادة متطلبات إعداد التقارير؛ (ب) تحسن إدارة وتقييم الأصول والخصوم

نتيجة لوجود ضوابط داخلية أقوى؛ (ج) تقدير تكاليف العمليات بشكل أكثر دقة عن طريق تحسين التعرف على الإيرادات والمصروفات والإبلاغ عنها بشكل أفضل.

٣٨ - وستكون بعض من فوائد اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واضحة على الفور، بما في ذلك التعرف على المصروفات بشكل قائم على الاستحقاق وتعزيز إدارة الأصول. إلا أن الفوائد الأخرى من قبيل تحسين تقدير تكاليف العمليات، وتحسين المساءلة والإدارة القائمة على النتائج، التي يدعمها تحسين الإبلاغ المالي، مع تسجيل الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات بشكل أكثر اكتمالا، سوف تتحقق على مدى فترة أطول. وكي تحقق المنظمة هذه الفوائد الطويلة الأجل، يجب الاضطلاع بقدر كبير من العمل بشكل منهجي ويجب دعم بعض التغييرات الثقافية. وفي هذا الصدد، يتضمن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بخلاف تغيير نظم إدارة المعلومات لدى المنظمة، قدرا كبيرا من جمع البيانات والحفاظ عليها من أجل الوفاء بالأهداف العريضة والمفصلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما يغير من عمليات تسيير أعمال المنظمة وبما يحدث نقلة في الثقافة السائدة في إطار إيجاد المعلومات وتسخيرها من أجل اتخاذ القرار. وقد اتخذت عدة خطوات من أجل المضي بالمنظمة صوب الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على النحو المبين في هذا التقرير.

إطار السياسات

٣٩ - حدث تقدم كبير في إطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومبادئه التوجيهية. وقد جرى تحليل جميع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام البالغ عددها ٣١ معيارا وجرى وضع سياسات تتعلق تحديدا باحتياجات الأمم المتحدة في معظم المجالات، بما يتماشى وسياسات الأمم المتحدة المنسقة على نطاق المنظومة التي أيدتها فرقة العمل التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بالمعايير المحاسبية. وقد أدمجت عدة سياسات أيضا في تصميم نظام أوموجا. ويجري استعراض الإجراءات التشغيلية الموحدة من أجل تعديلها، إذا كان ذلك عمليا، قبل نشر نظام أوموجا.

٤٠ - ويأدراك مدى تعقيد الانتقال إلى مجموعة جديدة من المعايير المحاسبية، تسمح المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بإدراج أحكام انتقالية بالنسبة لبعض المعايير، من أجل إتاحة وقت إضافي كاف لتلبية الاحتياجات الكاملة لهذه المعايير المحددة تدريجيا بعد الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقررت الأمم المتحدة أن تلجأ بشكل انتقائي للغاية إلى أحكام انتقالية في المجالات الحافلة بتحديات كبيرة من أجل معالجة المسائل غير المتوقعة التي جرى مواجهتها في إطار جمع البيانات، لا سيما بالنسبة للأرصدة الافتتاحية للأصول، باعتبار

ذلك جزءاً من استراتيجية الحد من المخاطر. وقد أدرجت أحكام انتقالية في المجالات التالية في إطار سياسات الأمم المتحدة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام:

(أ) الممتلكات والمنشآت والمعدات - تسمح المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بفترة تبلغ خمسة سنوات كحد أقصى للاعتراف بجميع البنود الواردة في إطار الممتلكات والمنشآت والمعدات. وبدأت مكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة في تجميع سجلات الأصول لديها بهدف إتمامها في الوقت المناسب بالنسبة للأرصدة الافتتاحية. إلا أنه بمراعاة المسائل المتعلقة بتحديد وتقييم الأصول، التي قد تستغرق في بعض الحالات وقتاً طويلاً لتسويتها، اقترحت المنظمة اللجوء إلى أحكام انتقالية للاعتراف بأصول المشاريع، والأصول المنشأة ذاتياً، والتحسينات الرأسمالية على الأماكن المستأجرة؛

(ب) الأصول غير المادية - تسمح المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمنظمة بالاعتراف بالأصول غير المادية بشكل تطلعي بعد الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومن المزمع اللجوء إلى أحكام انتقالية في هذا المجال. ونظراً لأن المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة لا تتطلب الاعتراف بالأصول غير المادية أو الكشف عنها، فإنه لم يتم في إطار هذه المعايير الاحتفاظ بالسجلات التفصيلية اللازمة لإعداد الأرصدة الافتتاحية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لهذه الأصول؛

(ج) عرض البيانات المالية - وعلى النحو الذي سمحت به المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واعتمدته فرقة العمل التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى المعنية بالمعايير المحاسبية في عام ٢٠٠٧، لن تتوفر معلومات مقارنة عن السنة السابقة في أول البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الاستعانة بمراجعي الحسابات الخارجيين

٤١ - نوهت جميع المنظمات القائمة بالتنفيذ بمشاركة مراجعي الحسابات الخارجيين طوال مرحلة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باعتباره أحد عوامل النجاح، مع إقرارها بأن هذا الاشتراك لم يكن دائماً أمراً سهلاً المنال. وفي هذا الصدد، تشاورت الأمم المتحدة مع مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق بإطار سياسات الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتم تعديل بعض السياسات للإحاطة علماً بملاحظات المجلس. ومن المتوقع الانتهاء من المشاورات مع المجلس بحلول آذار/مارس ٢٠١٢.

٤٢ - وإضافة إلى توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/65/577)، دارت مناقشات مع المجلس بشأن توحيد البيانات المالية للكيانات المعدة للتقارير الموجودة بالأمانة

العامة للأمم المتحدة وكذلك في جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ولم يبد المجلس أي اعتراض على إبقاء بيانات مالية منفصلة ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حسب الكيان، بما يشمل إعداد مجلدات منفصلة للبيانات المالية لعمليات حفظ السلام والصندوق العام والصناديق ذات الصلة.

٤٣ - وجرى أيضا البدء في حوار مع مجلس مراجعي الحسابات فيما يتعلق باستحداث مراجعات سنوية للحسابات لعمليات حفظ السلام، كنتيجة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالنظر إلى آثار استعراض تقارير المجلس من جانب مجالس الإدارة، بالإضافة إلى الآثار التشغيلية والمالية، فمن المتوقع تقديم مقترحات في هذا الصدد ضمن التقرير المرحلي المقبل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بعد المشاورات التي يجريها المجلس.

النظام المالي والقواعد المالية

٤٤ - سيتعين تعديل النظام المالي والقواعد المالية وفقا لإطار سياسات الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في مجالات المصطلحات، وعرض المعلومات المالية والسياسات المالية. وسيعرض النظام المالي والقواعد المالية المنقحة كي تعتمدها الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين، من أجل الوفاء بالتاريخ المستهدف وهو ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ بالنسبة للبعثات الميدانية. وباعتبار ذلك جزءا من التنفيذ، سيتم تحديث الأدلة، ونشرات الأمين العام، والأوامر الإدارية للأمانة العامة، والإجراءات والمبادئ التوجيهية التشغيلية الموحدة، وفقا للتغييرات في النظام المالي والقواعد المالية. ويجري حاليا استعراض الوثائق التي يتعين تعديلها.

أنشطة التنفيذ

٤٥ - مع الوصول إلى المراحل النهائية من إطار السياسات، يركز فريق الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حاليا على التنفيذ. ويتطلب الأمر القيام بقدر كبير من العمل من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومن المتوقع ظهور تحديات كبيرة أثناء الانتقال إلى إعداد بيانات مالية ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونظرا لضيق الفترات الزمنية، تركز جهود التنفيذ على عدد من التحديات الرئيسية، التي يتم معالجتها من خلال نهج قائم على المخاطر. والمخاطر الرئيسية التي جرى تحديدها في إطار تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي: (أ) عدم دقة الأرصدة الافتتاحية للأصول، (ب) عدم دقة وعدم اكتمال تسجيل الأصول، (ج) تحديات إدارة التغيير، (د) التأخيرات في نشر نظام أوموجا.

٤٦ - ويشكل تحديد الأرصدة الافتتاحية للأصول أحد أكبر التحديات التي تعترض التنفيذ. وتيسيرا لهذه العملية، جرى إعداد مبادئ توجيهية وقوالب وقوائم مرجعية؛ وجرى مناقشتها في حلقة العمل الخاصة بكبار الموظفين الماليين المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١١، والتي أسهم خلالها كبار الموظفين الماليين في وضع خطط التنفيذ. وجرى كذلك تصميم القوائم المرجعية لمعالجة الاحتياجات المحددة للمكاتب من قبيل تلك الموجودة بالمقر وخارج المقر واللجان الإقليمية، التي تستخدم نظاما أقل انتظاما في محاسبة الأصول.

٤٧ - وتتطلب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وظيفة قوية لإدارة الأصول من أجل تحسين إعداد التقارير المالية. وثمة العديد من أنواع الأصول، بما في ذلك الممتلكات والمنشآت والمعدات، والمخزون والموارد غير المنظورة، إما أنها لا يشترط إعداد تقارير بشأنها في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة أو أن متطلبات إعداد التقارير بشأنها محدودة للغاية. وتجعل متطلبات تقديم التقارير الأكثر تفصيلا وصرامة المحددة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من الواجب على جميع المكاتب أن تجمع وتحفظ بيانات محاسبية مفصلة للأصول، تشمل التكاليف التاريخية للممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزون، استعدادا للحصول على الأرصدة الافتتاحية في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٨ - وإعداد الأرصدة الافتتاحية المتعلقة بالأصول هو أمر معقد، ويستهلك عملا ووقتا كبيرين. ومن ثم، فمن أجل الحد من مخاطر عدم اكتمال أو عدم دقة الأرصدة الافتتاحية للأصول، يجب أن يكون إعدادها مرحليا وتدرجيا، بالاستفادة من النظم القائمة من قبيل غاليليو لعمليات حفظ السلام، وسبل التعامل البديلة المجدية، إلى أن يصير نظام أو موحا متاحا لتسجيل الأرصدة وتحديثها.

٤٩ - وتعمل جميع المكاتب صوب كفالة اكتمال سجلاتها المحاسبية للأصول، ودقتها وموثوقيتها، باعتبار ذلك خطوة أولى صوب إعداد أرصدة افتتاحية ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بهدف تقليل حجم وتعقيد العمل في المراحل المتأخرة من التنفيذ. ويجري إنجاز تعليمات مفصلة لمختلف فئات الأصول على مراحل. ويجري تقديم تعليمات إلى المكاتب بشأن حيازاتها العقارية، التي تشكل قسما كبيرا من الأصول من حيث القيمة، باعتبار ذلك خطوة أولى. وستزود المكاتب بتعليمات بشأن الممتلكات والمنشآت والمعدات تشمل الأصول المنشأة ذاتيا، والمخزون، والأصول غير المادية، بدءا من الربع الثالث من عام ٢٠١١.

٥٠ - ونظرا للأهمية المادية لقيم الأصول في البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولمدى تعقيد إعداد الأرصدة الافتتاحية لأولى البيانات المالية الممتثلة للمعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن قابلية تحمل أي أخطاء في هذه الأرصدة منخفضة للغاية من أجل الحصول على رأي لمراجعي الحسابات غير مشفوع بتحفظات. وبدأ التعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، من أجل ضمان دعمه في التعرف على المسائل التي يحتمل ظهورها كي تولى إليها الإدارة اهتمامها، باعتبار ذلك جزءاً من جهود الحد من المخاطر. وستتاح سبل أخرى للحد من المخاطر في إطار البيانات المالية "التجريبية" التي يقترح إعدادها خلال السنة المالية الأولى من تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وستستمر المنظمة أيضاً في إشراك مجلس مراجعي الحسابات في هذا المجال البالغ الأهمية، من أجل الحد من أي مخاطر سلبية وغير منظورة في رأي مراجعي الحسابات غير المشفوع بتحفظات.

٥١ - وفي الوقت نفسه، أتمت إدارة الدعم الميداني إجراء هاماً للتدوين من أجل مساعدة بعثات حفظ السلام في تصنيف الممتلكات غير المستهلكة باعتبار ذلك استهلالاً لتسجيل الأصول تسجيلاً دقيقاً في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

إدارة التغيير

٥٢ - من شأن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن يفضي إلى مواءمة الممارسات المحاسبية للأمم المتحدة مع أفضل الممارسات والمعايير التي تحظى باعتراف دولي، بما في ذلك الأخذ بالحاسبة القائمة على أساس ("الاستحقاق"). إلا أن الانتقال من محاسبة معدلة قائمة على أساس النقدية/الاستحقاق إلى محاسبة تقوم على الاستحقاق التام ينطوي على آثار كبيرة لا ترتبط بالشؤون المالية.

٥٣ - وستشكل عملية الاستلام والفحص أحد مجالات التغيير المنطوية على تحديات. ففي الوقت الحاضر، تُسجل المصروفات في نظم المحاسبة بناءً على التزامات بالدفع. أما في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فيجري إثبات المصروفات على أساس الاستحقاق عندما يكون لدى المنظمة طلب قانوني أو بناءً للدفع، والذي ينشأ فور تسليم البضائع وتلقي الخدمات. ومن ثم سيصبح عنصر ("الاستلام والفحص") جزءاً لا يتجزأ من عملية المحاسبة، باعتباره عاملاً يشجع على تسجيل المصروفات على نحو أنسب من ناحية التوقيت وأدق.

٥٤ - وفي إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لن تتغير عملية الاستلام والفحص فحسب وإنما سيتعين أيضاً أن تتكيف ثقافة ممارسة الأعمال مع الإجراءات الجديدة وآثارها على إدارة الموارد والإبلاغ عن الأداء. فإثبات المصروفات بناءً على ("مبدأ الإنجاز") سيؤثر أيضاً على مهام إدارة البرامج، مما سيلقي الضوء على أوجه الاختلاف بين أداء الميزانية والبيانات المالية. وسيلزم أن يتكيف مديرو البرامج على نطاق المنظمة مع هذا الواقع الجديد

وإدارة مواردهم على نحو يتسم بقدر أكبر من الاستباقية. وسيسهم تحسين قدرات الإبلاغ التي يوفرها مشروع أوموجا في تيسير ما يبذلونه من جهود.

٥٥ - وسيتأثر عدد من المجالات في المنظمة بتزايد الضوابط والإجراءات اللازمة لإدارة الأصول والمحاسبة في إطار للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فعلى سبيل المثال، ستخضع الممتلكات غير المستهلكة والممتلكات المستهلكة والبضائع والخدمات العينية، لمتطلبات جديدة تتعلق بالمحاسبة عليها والكشف عنها في البيانات المالية. وسيؤثر تسجيل البيانات وتعهدها بما يدعم التوافق مع المعايير المذكورة في هذه المجالات الجديدة، على بعض المهام على نطاق المنظمة، في حين يُرجَّح أن تُخضع الأهمية النسبية لهذين العنصرين من البيانات المالية، تلك المهام لمزيد من التمحيص المتعلق بمراجعة الحسابات.

٥٦ - وسعيا إلى زيادة الفهم للتغيرات المرتقبة وكفالة التحول الفعال على جميع المستويات على نطاق المنظمة بأكملها، فقد تم تعزيز أنشطة إدارة التغيير، بما في ذلك الاتصالات والتدريب.

٥٧ - ولقد شملت استراتيجية الاتصالات الأخذ بنهج متعدد المستويات. فعلى مستويات الإدارة العليا، بما في ذلك لجنة الإدارة، وفي الإحاطات التي تُقدم للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، لا يزال الاهتمام منصبا على مواجهة التحديات المتعلقة بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الوقت المناسب، والمخاطر التي تعترض تحقيق الفوائد المنشودة من اعتماد تلك المعايير. وعلى مستويات إدارية أخرى، يتركز اهتمام جانب الاتصالات على إبلاغ طابع الاستعجال الذي تتسم به الأنشطة التحضيرية للتقيّد بالموعد النهائي المقرر في عام ٢٠١٤، وضخامة المهام المقبلة في بيئة محدودة الموارد.

٥٨ - وبوجود هيئات رقابية من قبيل مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، تركز الاهتمام على الاضطلاع على نحو استباقي بإدارة مخاطر صدور آراء تحفظية لمراجععي الحسابات بشأن أول البيانات المالية المتطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. أما على مستويات الإدارات والمكاتب، فقد انصب الاهتمام على أهمية توافر إدارة قوية للمشاريع في المراحل الأولية بهدف التقيد بالمواعيد النهائية، والتدرج في إحداث تحول في السلوك للاستفادة من الفرص التي تتيحها التغييرات التي أوجبتها تلك المعايير ومشروع أوموجا.

٥٩ - وحتى الآن، لا يزال إبلاغ الموظفين في معظمه متواضعا ومتفرقا إلى حد ما، ومرد ذلك جزئيا الرغبة في صقل الرسالة الموجهة بإحداث التغييرات الملموسة التي يُرجَّح أن يشهدها الموظفون قريبا. ولا مناص من أن إبلاغ هذه الرسالة يتوقف على توخي الوضوح

بشأن كيفية تأثير أعمال تلك المعايير في الأشخاص والعمليات والنظم. وبتفريع جهة قيادية لإبلاغ التغيير في إطار الفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتدرج في عمليات تعيين عدة منسقين لتلك المعايير في جميع مكاتب المقر والمكاتب الميدانية، والتنامي الوشيك لعدد من الأنشطة التنفيذية والتوسع في إيضاح عدد من المهام السابقة للتنفيذ واستراتيجية بدء التطبيق، سيسهم الآن مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تعزيز إبلاغ الموظفين على أوسع نطاق. وسيجري أيضا توثيق تنسيق جهود إدارة التغيير المتعلق بتلك المعايير مع الجهود المبذولة في إطار مشروع أوموجا، ذلك أن العديد من التغييرات التي ستأتي بها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيتعين في واقع الأمر أن يتم إحداثها من خلال مشروع أوموجا.

٦٠ - وفي عام ٢٠٠٩، وضع فريق الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام طائفة متكاملة من منتجات التدريب شملت ٧ دورات تدريبية بمساعدة الحاسوب و ١١ دورة بإشراف مدرّبين، أُتيحت لتستخدمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وترمي الدورات التدريبية بمساعدة الحاسوب إلى زيادة الوعي بتلك المعايير المحاسبية وتقديم مجموعة من مفاهيمها الموجهة للأفرقة الوظيفية، بما في ذلك الحاسبة المتعلقة بالامتلاكات والمنشآت والمعدات، والمخزون، واستحقاقات الموظفين، وعقود الاستئجار والاعتمادات، والالتزامات الطارئة والأصول المشروطة. وتتكون الدورات التدريبية بإشراف مدرّبين من مستويات متوسطة وأخرى متقدمة، وقد روعيت في تصميمها احتياجات الاستخدام داخل الفصول الدراسية.

٦١ - وبلغ عدد الشهادات الإلكترونية الصادرة للموظفين الذين أتموا بنجاح دورات تدريبية على الإنترنت وبمساعدة الحاسوب في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ٦ ٨٧١ شهادة، مما يمثل زيادة عن ٣ ٣٠٠ شهادة جرى الإبلاغ عنها في التقرير المرحلي الأخير. وبلغ مجموع الموظفين الذين تلقوا تدريباً بمساعدة الحاسوب حتى الآن ٣ ٣٢٦ موظفاً. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى ٣٥ مشاركاً من إدارة الدعم الميداني في تموز/يوليه ٢٠١١ تدريباً خاصاً ليوم واحد بإشراف مدرّب في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكانت تلك الدورات الخاصة ليوم واحد موجهة لموظفي إدارة الدعم الميداني غير الماليين في المقر، لكفالة اكتسابهم فهماً واضحاً للتحديات التي يُتوقع أن تعترض التنفيذ في البعثات الميدانية أثناء الانتقال إلى العمل بتلك المعايير.

٦٢ - وستُقدّم في الأمم المتحدة دورات تدريبية بإشراف مدرّبين تتعلق بالمعايير المذكورة، في إطار نموذجين منفصلين للتدريب. فالأول سيكون موجهاً للموظفين العاملين في المجالات التي

يتولى أصحابها المسؤولية عن تحديد الأرصدّة الافتتاحية، التي بدأ العمل فيها. أما النموذج التدريبي الثاني والأكثر تقدماً فيستهدف الموظفين الذين يضطلعون بالمسؤولية عن إعداد البيانات المالية. وسيُقدّم هذا النموذج بالاقتران مع نشر مشروع أوموجا بهدف تحقيق الفعالية في إيصال التدريب. ويعمل فريق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع المكاتب لوضع خطط لمشاركتها في التدريب. ولئن كان معظم المكاتب سيتلقى التدريب الموحد، ففي حالات قليلة، سيجري تصميم الدورات الدراسية على نحو يراعي احتياجات مكاتب معينة.

٦٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠١١، قُدّم للنموذج الأول لدورة تدريبية بإشراف مدرب لمدة ثلاثة أيام في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بالاقتران مع مجموعة من الأنشطة التجريبية السابقة للتنفيذ، في سياق الاختبار الميداني لإطار السياسات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتدريب على أعمالها. وقد أعرب المشاركون في التدريب، وعددهم ٢٥ مشاركاً، في التغذية المرتدة على التدريب عن وجهات نظر إيجابية بشأنه. وجاء في تلك التغذية المرتدة أيضاً أن المشاركين في التدريب يفضلون تمديد فرص المناقشة لتمكينهم من اكتساب فهم أوضح للمفاهيم التي تكتنفها الصعوبات. وسيجري استكمال المواد التدريبية لإتاحة المزيد من فرص مناقشتها.

٦٤ - وبالإضافة إلى الدورات التدريبية بمساعدة الحاسوب وبإشراف مدربين، يجري التخطيط أيضاً لتقديم المزيد من الدعم لأوساط المشتغلين بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال عقد حلقات دراسية شبكية تُتاح على شبكة الإنترنت فتمكّن المدربين من التحوار مباشرة مع المدربين أياً كانت مواقعهم. وسيقرر أن يكون تنظيم هذه الدورات التدريبية وفق جداول زمنية منتظمة كي يتسنى للموظفين الموجودين في مناطق متفاوتة التوقيت الاستفادة منها. وستتاح أيضاً معلومات مفيدة إضافية على الموقع الشبكي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفي منتديات التواصل.

٦٥ - ومع انطلاق إجراءات التنفيذ الآن، جرى توسيع وتنويع عضوية فريق الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لإكمال الخبرة الفنية المتعلقة بتلك المعايير بالتدريب، وإدارة المشاريع، وإدارة المعلومات ومهارات استعمال التكنولوجيا، بما في ذلك استقدام خبير قيادي متفرغ لإدارة التغيير. وسيضطلع هذا الفريق بتوجيه وضع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام موضع التنفيذ في البعثات والمكاتب الميدانية.

٦٦ - وابتغاء زيادة تركيز الاهتمام على التنفيذ في البعثات الميدانية، أنشأت إدارة الدعم الميداني أيضاً فريقاً متفرغاً في المقر أو كلفت إليه المسؤولية العامة عن تنسيق جهود التنفيذ الميداني. ويتواصل فريق إدارة الدعم الميداني المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على

نحو وثيق للغاية مع فريق الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حيث يساعد في إضفاء منظور ميداني على جميع خطط وأنشطة التنفيذ.

٦٧ - أما بالنسبة للعمليات غير المتعلقة بحفظ السلام، فقد أضيفت الصبغة الرسمية على هيكل أفرقة التنفيذ المحلية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وشارك الفريق المحلي الأول لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تدريب سابق للتنفيذ في آب/أغسطس ٢٠١١.

٦٨ - وسعياً لمواجهة التحديات المتعلقة بتوفير ما يكفي من الموارد البشرية الماهرة للاضطلاع بأنشطة ما قبل التنفيذ في المكاتب لتخفيف عبء العمل الحالي الذي تتولاه، يجري تدريجياً تقديم عدد من القوائم المرجعية، والمبادئ التوجيهية، والنماذج للبعثات والمكاتب الميدانية قبل حلول مواعيد التنفيذ المستهدفة بفترة طويلة. وتجري أيضاً صياغة نماذج وأدوات إدارة المشاريع ومناقشتها مع المكاتب سعياً لتبسيط إدارة العديد من الأنشطة المترابطة وإتاحة التدفق المنتظم للمعلومات المتعلقة بتقديم عملية التنفيذ للمديرين على الصعيد المحلي وفي المقرر. ويُتوقع أن يمكن هذا النهج المكاتب من التخطيط لعمليات التنفيذ استناداً لظروفها المحلية وبتيح لها مهلة كافية لإدارة بعض المسائل بالتعاون مع مواردها البشرية الموجودة.

٦٩ - وتعمل الأمانة العامة للأمم المتحدة أيضاً على الاستفادة من تجربة غيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تحولت إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو التي هي بصدد التحول إليها. وبالإضافة إلى المستجدات المحلية الموحدة عن اعتماد مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتلك المعايير المحاسبية، والتي تقدمها دورياً فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية، بما في ذلك الدروس المستفادة المهمة، أطلع كل من برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمانة العامة على تجاربها الفردية.

نشر مشروع أوموجا

٧٠ - يمثل نظام تخطيط الموارد في المؤسسة، أوموجا، العمود الفقري لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فمتطلبات تلك المعايير تندرج في صلب تصميم أوموجا بل إن من المتوقع أن يضطلع بجزء كبير من إدارة التغيير المرتبط بالانتقال إلى العمل بالمعايير، جنباً إلى جنب مع إدارة التغيير لأوموجا. وتبعاً لذلك، يعمل فريق أوموجا والفريق المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نحو وثيق للغاية ليس فحسب على تصميم عمليات أوموجا وإنما أيضاً فيما يتصل بنشر مشروع أوموجا. ولئن كان نطاق مشروع أوموجا

أوسع بكثير من متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن تنفيذ هذه المعايير المحاسبية يتوقف بشكل حاسم الأهمية على تنفيذ أوموجا في الوقت المناسب.

٧١ - ولقد خضع نهج تنفيذ مشروع أوموجا للتنقيح في الآونة الأخيرة بهدف تنفيذ المشروع على مراحل؛ ففي إطار النهج المنقح، ستشمل المرحلة الأولى المعنونة "أساس أوموجا"، الجوانب الوظيفية التي تعد أساسية لتنفيذ المبادئ المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويمثل جزئياً قرار تنقيح الجدول الزمني لنشر مشروع أوموجا، محاولة للتقليل من المخاطر التي ينطوي عليها إصدار أول مجموعة بيانات مالية متطابقة مع تلك المبادئ المحاسبية في الوقت المناسب. ويتضمن التقرير المرحلي الثالث للأمين العام عن أوموجا (A/66/321) معلومات وافية عن الجدول الزمني لنشر أوموجا.

٧٢ - وعلى النحو المبين في المرفق الثاني، يتعين أن تكون الأرصدة الافتتاحية في إطار المبادئ المحاسبية الدولية للقطاع العام جاهزة بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ لعمليات حفظ السلام وبحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لبقية أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة. ومن المقرر أن تصدر البيانات المالية التجريبية الممتثلة للمبادئ المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لعمليات حفظ السلام وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤ لبقية عمليات الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويجب تقديم أولى البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة المنتهية في حزيران/يونيه ٢٠١٤ لعمليات حفظ السلام، بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ ويجب تقديم البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ للعمليات الأخرى للأمانة العامة للأمم المتحدة، بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. ووفقاً لخطة نشر أوموجا المنقحة، والتي يرد بشأنها شرح أوفى في التقرير المرحلي السالف الذكر للأمين العام عن أوموجا، فقد تقرر أن يجري نشر مرحلة أساس أوموجا من أجل تيسير بلوغ المعالم المذكورة أعلاه.

٧٣ - ومن شأن عمليات نشر نظام تخطيط الموارد في المؤسسة المعقدة الطابع هذه من قبيل أوموجا، أن تؤدي إلى تأخيرات وتطرح مشاكل في المراحل المبكرة للنشر. وإقراراً بإمكانية أن يكون موعد نشر أوموجا في مكاتب عديدة قريباً للغاية من مواعيد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، يجري فريق الأمم المتحدة المعني بمشروع أوموجا وفريق الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كلاهما استعراضاً لعدد من استراتيجيات التقليل من المخاطر لكفالة إصدار البيانات المالية الممتثلة لتلك المعايير المحاسبية في الوقت المناسب. وحيثما أمكن من الناحية العملية، ودون المساس بالرؤية الشاملة لأوموجا بشأن إحداث

التحول في أساليب سير الأعمال فضلا عن توحيد نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجزاء، سيسعى مشروع أوموجا إلى الاستفادة، مؤقتا، من هذه النظم القائمة، مثل نظام غاليليو، في محاولة للتقليل من المخاطر المرتبطة بصدور أولى البيانات المالية المتطابقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٤ - ومن أجل التصدي لحالات التأخير المحتملة في نشر مرحلة أساس أوموجا، يجري أيضا استعراض خطط الطوارئ لإصدار أولى البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار المواعيد المحددة وذلك باستخدام مجموعة مؤلفة من أوموجا ونظم المعلومات القائمة والحلول البديلة. ويجري تقييم المسائل التالية، ضمن أمور أخرى، في إطار الجهود المبذولة للتخطيط للطوارئ: (أ) استخدام نظام غاليليو باعتباره منطقة تجميع مؤقتة لحصر الممتلكات والمنشآت والمعدات في المؤسسة الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وإعداد بيانات عن مخزون بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ (ب) الاستفادة من أحد النظم الموجودة لإدارة الدعم الميداني باعتباره حلا للتحويل الآلي لعمليات الإفصاح عن الملاحظات التي تمثل جزءا هاما من البيانات المالية الممتثلة لتلك المعايير؛ (ج) الاستمرار، مؤقتا وعن طريق الأخذ ببعض الحلول البديلة، في استخدام بعض نظم المعلومات التي يُستعان بها في الوقت الراهن لإدارة الأصول في مكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة عدا بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة؛ (د) تصميم مجموعة من العمليات اليدوية وشبه الآلية للنظامين القائمين، نظام الحسابات الفرعية (SUN) ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، لتسجيل مصروفات نهاية الفترات المالية بناء على المبدأ الجديد المتمثل في تسليم البضائع والخدمات امتثالا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٥ - ولئن كان استخدام النظم الموجودة والحلول البديلة قد يدعم متطلبات الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة لمدة محدودة لمواجهة أوجه التأخير المحتملة المترتبة على نشر مشروع أوموجا، فإن ذلك ليس أمرا يمكن الحفاظ على استمراريته ولو في الأمد المتوسط، وذلك نظرا لطابع التعقيد الذي يتسم به العمل المطلوب وحجمه. ومن المقرر بالتالي أن يتم نشر أسس مشروع أوموجا على نطاق المنظمة بما لا يقتضي وجود حلول مؤقتة وبديلة إلى ما بعد مرحلة التنفيذ الأولي.

التطبيق التدريجي

٧٦ - أوصت فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية بوضع استراتيجية للتنفيذ التدريجي، حيثما كان ذلك ممكنا، للحد من المخاطر الناشئة عن تعقيد التنفيذ النهائي للمعايير المحاسبية الدولية وعن مداه. وفي إطار هذا النهج، تُدمج المعايير الفردية تدريجيا في البيانات المالية في الدورات

المالية المتعاقبة قبل التنفيذ الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تبنت الأمم المتحدة هذه الفكرة من خلال التركيز في البداية على متطلبات هذه المعايير التي لا تشترط إدخال تحسينات على نظم المعلومات القائمة، من قبيل عمليات الكشف عن معلومات جديدة.

٧٧ - وقد لَبَّت المنظمة المتطلبات التالية للمعايير باستخدام هذا النهج: (أ) الاعتراف بالاستحقاقات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن، واستحقاقات التقاعد والإجازات السنوية؛ و/أو الكشف عنها بشكل مفصل؛ (ب) ترشيد المحاسبة في أعمال التشييد الجارية في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر؛ (ج) الكشف عن الالتزامات المتعلقة بالبضائع العينية وبالالتزامات الطارئة. وسيتم تلبية متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتصلة بزيادة الكشف عن مجموع الاستثمارات، في البيانات المالية لعمليات حفظ السلام اعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١١. ومن المقرر أيضاً تناول مزيد من متطلبات هذه المعايير المتصلة بترتيبات الاستئجار ومزايا الموظفين، والتذييل دال والمرافق العينية (باستثناء عمليات حفظ السلام)، في البيانات المالية المتعاقبة (لعمليات حفظ السلام أو غيرها من العمليات) التي يتعين على الأمم المتحدة إصدارها قبل عام ٢٠١٤.

الجدول الزمني والنفقات

٧٨ - يرد في المرفق الثاني موجز للجدول الزمني لمشروع الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك المعالم الرئيسية.

٧٩ - ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠، على اعتماد موارد لبدء عملية تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويورد الجدول أدناه موجزاً للنفقات في فترتي السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و ٢٠٠٨-٢٠٠٩، والاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١، والنفقات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١، حسب مصدر التمويل.

اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة ٢٠١١-٢٠٠٦
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	نفقات الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٦	نفقات الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠١١-٢٠١٠	النفقات حتى ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١١ ^(د)	٢٠١١-٢٠١٠
الميزانية العادية					
الوظائف	٣٧٠,٤	١ ٢٧٠,٦	١ ١٧٧,٥	٩٠١,٩	
المساعدة العامة المؤقتة	-	-	٦٦٢,٤	١١٧,٤	
الخبراء الاستشاريون	-	-	٤١٩,٤	١٥١,٣	
السفر	١٠,٢	٤٦,٦	١٥٦,٥	١١٣,٧	
الخدمات التعاقدية	١٦,٤	٠,٣	٦٠٩,٠	٢١,٠	
أوجه الإنفاق الأخرى	١٠,٩	٢٤,٢	٢٣,٧	٠,٨	
الباب ٢٨ - بقاء - مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات	٤٠٧,٩	١ ٣٤١,٧	٣ ١٢٠,٥	١ ٣٠٦,١	
الباب ٣١ - الأنشطة الإدارية المشتركة التمويل	٤٢٧,١	٧٣٢,٢	٤١٧,٩	٠,٠ ^(ب)	
مجموع الميزانية العادية	٨٣٥,٠	٢ ٠٧٣,٩	٣ ٥٣٨,٤	١ ٣٠٦,١	
حساب دعم عمليات حفظ السلام					
المساعدة العامة المؤقتة	٣٢٤,٢	٥٤٧,٦	٥٨٩,٦	٣٨١,٠	
الخبراء الاستشاريون	-	-	٢ ٩٨٤,٧	٢٣٢,٨	
السفر	-	٢,٦	٢٥٤,٢	٢٧,١	
مجموع حساب الدعم لعمليات حفظ السلام	٣٢٤,٢	٥٥٠,٢	٣ ٨٢٨,٥ ^(ج)	٦٤٠,٩	
المجموع الكلي	١ ١٥٩,٢	٢ ٦٢٤,١	٧ ٣٦٦,٩	١ ٩٤٧,٠	

(أ) تمثل النفقات الفعلية حتى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١١ كما جرت في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

(ب) تقدر الاحتياجات بحيث يمكن تغطيتها بالكامل من الحساب المعدل من فترات السنتين السابقة.

(ج) يمثل الاعتماد التناسبي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، والاعتماد المخصص لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ والاعتماد التناسبي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٨٠ - ويجري استغلال موارد المشروع الحالية بعناية، وذلك بهدف البقاء في إطار ميزانية المشروع الإرشادية البالغة ٢٣ مليون دولار، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام عن ممارسات الإدارة المالية (A/60/846/Add.3). غير أن عدد أعضاء فريق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مقر الأمم المتحدة قد ارتفع بشكل كبير خلال عام ٢٠١١ بغية تنويع

المهارات المطلوبة خلال فترة الانتقال من صياغة السياسات إلى تخطيط التنفيذ بشكل مفصل. ونظرا لأن مجال التركيز يتحول إلى التنفيذ، فإن معدل استغلال الموارد المخصصة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ سيرتفع نظرا لزيادة الطلب على الموارد في المكاتب الواقعة خارج المقر، وفي إدارات المقر، وفي البعثات الميدانية، من أجل دعم أنشطة التنفيذ.

رابعاً - الإجراء الذي ينبغي للجمعية العامة اتخاذه

٨١ - من المطلوب من الجمعية العامة أن تخطط علماً بهذا التقرير، بما في ذلك الخطة الرامية إلى تقديم التعديلات على النظام المالي والقواعد المالية في الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والستين للجمعية.

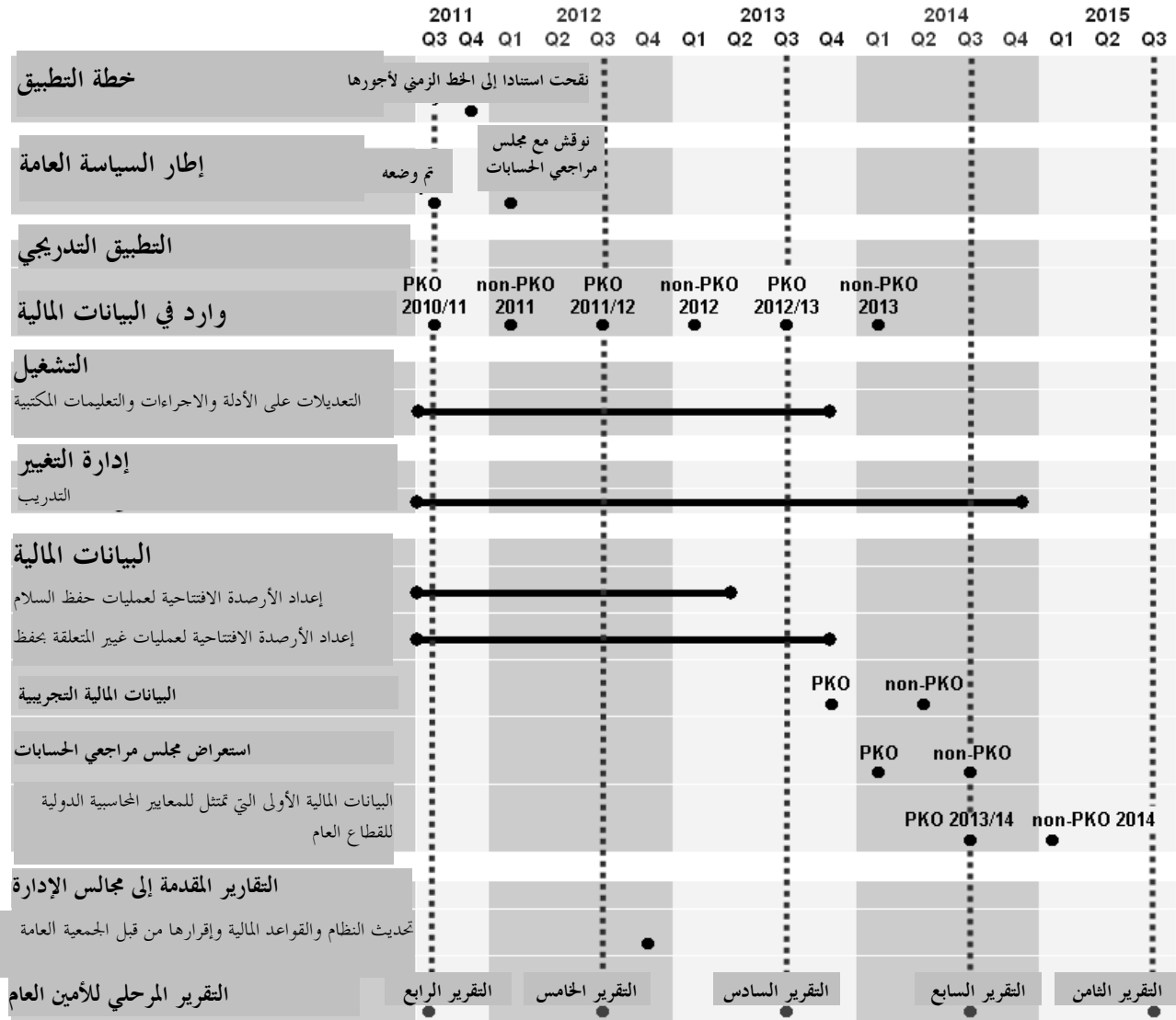
المرفق الأول

مؤسسات الأمم المتحدة: التواريخ المحددة لتطبيق المعايير المحاسبية
الدولية للقطاع العام حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١

المنظمة	تاريخ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
١ - برنامج الأغذية العالمي (اكتمل)	٢٠٠٨
٢ - منظمة الطيران المدني الدولي (اكتمل)	٢٠١٠
٣ - المنظمة البحرية الدولية (اكتمل)	٢٠١٠
٤ - الاتحاد الدولي للاتصالات (اكتمل)	٢٠١٠
٥ - منظمة الصحة للبلدان الأمريكية (اكتمل)	٢٠١٠
٦ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (اكتمل)	٢٠١٠
٧ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (اكتمل)	٢٠١٠
٨ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية (اكتمل)	٢٠١٠
٩ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (اكتمل)	٢٠١٠
١٠ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية	٢٠١١
١١ - الاتحاد البريدي العالمي	٢٠١١
١٢ - منظمة العمل الدولية	٢٠١٢
١٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٠١٢
١٤ - صندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٠١٢
١٥ - مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٢٠١٢
١٦ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	٢٠١٢
١٧ - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٢٠١٢
١٨ - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)	٢٠١٢
١٩ - هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٢٠١٢
٢٠ - منظمة الصحة العالمية	٢٠١٢
٢١ - منظمة الأغذية والزراعة	٢٠١٣
٢٢ - الأمم المتحدة	٢٠١٤
٢٣ - منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة	٢٠١٤

المرفق الثاني

المعالم الرئيسية لتطبيق الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام



المختصرات:

Non-PKO: غير متعلقة بعمليات حفظ السلام

PKO: متعلقة بعمليات حفظ السلام

Q2 = الربع الثاني

Q1 = الربع الأول

Q4 = الربع الرابع

Q3 = الربع الثالث